المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار/ سنة 2023

تاريخ استلام البحث/20/ 11/ 2022 تاريخ قبول النشر/6/ 12/ 2022

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X

https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.1

العلاقة بين معدلات التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2020

The Relationship Bbetween Inflation Rates and Some Economic Variables in the Iraqi Economy for the period 2010-2020

م. د. كوثر محمد دهيم

Dr. Kawther Mohammed Duhaim

Kdehyem@uowasit.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد /جامعة واسط

الكلمات المفتاحية: التضخم، التضخم المستورد، الدخل القومي الاجمالي ،الاستيرادات.

Keywords: inflation ,imported inflation, gross national income, imports

المستخلص

يهدف البحث الى توضيح العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية التي تم تناولها في هذا البحث والتي من اهمها (مجموع الاستيرادات والدخل القومي الاجمالي في العراق ومعدل التضخم العالمي وتأثيرها على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2020) وذلك باستخدام المنهج التحليلي لتلك الظواهر من اجل الوصول الى هدف البحث ، وكان من اهم استنتاجات البحث من اسباب ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي هو زيادة الانفاق الحكومي على بعض المشاريع القطاعات الاقتصادية غير الضرورية، بالإضافة الى التضخم المستورد بسبب انفتاح الاقتصاد العراقي على اقتصادات دول العالم الاخر، فعندما ترتفع مؤشرات التضخم عالمياً تنعكس تلك المؤشرات على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد في استيراداته من تلك الدول، وقد توصل البحث الى ان تلك المتغيرات لها تأثير مباشر على معدلات التضخم المحلي داخل الاقتصاد العراقي، اي بمعنى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي بسبب عدم قدرة الجهاز الانتاجي في مواجهة الزيادة في الطلب.

Abstract

The research aims to clarify the relationship between some of the economic variables that were dealt with in this research, the most important of which are (total imports, gross national income in Iraq, the global inflation rate, and their impact on inflation rates in the Iraqi economy for the period (2010-2020), by using the analytical approach to those phenomena in order to reach To the goal of the research, and one of the most important conclusions of the research was that one of the reasons for the high rates of inflation in the Iraqi economy is the increase in government spending on some projects, unnecessary economic sectors, in addition to imported inflation due to the openness of the Iraqi economy to the economies of the countries of the other world. When inflation indicators rise globally, they reflected these indicators on the Iraqi economy, which depends on its imports from those countries, and the research concluded that these variables have a direct impact on the local inflation rates within the Iraqi economy, i.e., the increase in aggregate demand over the aggregate supply due to the inability of the production system to face the increase in demand.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/20/11/2022 تاريخ قبول النشر/6/12/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.1

المقدمة

تعد ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية السلبية التي لها تأثيراً سلبياً على اقتصادات دول العالم بصورة عامة وعلى الاقتصاد العراقي بصورة خاصة، لأنه يعتمد اعتماد شبه كلي على اقتصادات دول العالم الخارجي في استيراد السلع والخدمات لذا نجده يتأثر بالصدمات الخارجية التي تحدث في دول العالم الاخر الذي يستورد السلع والمنتجات والخدمات منه وان اغلب استيراداته تشكل نسبة ما بين(70%-80%) (البنك المركزي العراقي - 2018 ، ص10)وان اغلب استيراداته هي سلع وسيطة ونهائية اي ان اقتصاده يكون عرضة للتقلبات الاقتصادية التي تحدث في اقتصادات دول العالم الاخر وخاصة انه يفتقر الى قاعدة انتاجية متنوعة وواسعة وقوية بحيث لا يمكنها توفير القدر اللازم من احتياجاته من السلع المختلفة، عليه نحاول في هذا البحث معرفة تأثير الاستيرادات ومعدل التضخم العالمي والدخل القومي الاجمالي على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020)

هدف البحث: يهدف البحث الى معرفة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية (مجموع الاستيرادات والدخل القومي الاجمالي في العراق ومعدل التضخم العالمي على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2020)

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث من خلال معرفة العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات(الدخل القومي الاجمالي والاستيرادات ومعدل التضخم العالمي) ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على اساس وجود علاقة طردية بين بعض المتغيرات الاقتصادية(الدخل القومي الاجمالي والاستيرادات التضخم العالمي)ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراق خلال المدة (2010-2020)

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الذي يبين التحليل والتوصيف للمتغيرات الاقتصادية وبيان طبيعة العلاقة بينهما.

هيكلية البحث: يتكون البحث من مقدمة واطار نظري يشمل مبحثين ، الاول بعنوان:(مفهوم التضخم وانواعه)، والمبحث الثاني عنوانه (تحليل اثر المتغيرات المدروسة على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020).

المبحث الاول : مفهوم التضخم وانواعه

اولاً : مفهوم التضخم: تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية التي تستهدف جميع البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية، ويعرف التضخم بصورة عامة على انه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، اذ ان ارتفاع الاسعار يجب توفر شرطين هما (مايكل ابدجمان، الرياض- 1999 –ص 664):

1- تكون حركة ارتفاع الاسعار بشكل مستمر اي بمعنى عدم ارتفاع الاسعار مرة واحدة.

2- تكون حركة الاسعار بمستوى صعودي اي ان ارتفاع الاسعار تكون بين مدة واخرى

وقد عرف Cardner Ackley (Cardner Ackley,1961,p;422)(التضخم بانه الارتفاع المتزايد في المستوى العام للأسعار.

وقد عرف Grouther التضخم على انه الحالة التي تكون فيها قيمة النقود تأخذ بالانخفاض عند ارتفاع مستويات الاسعار، اي بمعنى وجود علاقة عكسية بين قيمة النقد والمستوى العام للأسعار.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/20/11/2022 تاريخ قبول النشر/6/12/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.1

ثانياً : انواع التضخم: توجد مجموعة من انواع التضخم حسب عدد من المعايير هما(رانيا الشيخ طه-٢٠٢١- ص ١٠-12):

1- تحكم الدول في جهاز الاسعار: بحسب هذا المعيار يقسم التضخم الى نوعين هما:

- **التضخم الظاهر:** ويطلق عليه ايضاً اسم(التضخم المفتوح) اذ ترتفع الاسعار في هذا النوع من التضخم بحرية دون تدخل من قبل الدولة من اجل تحقيق التعادل بين الطلب والعرض.
- التضخم المكبوت: في هذا النوع من التضخم تقوم الدولة بتحديد الاسعار من اجل منعها من الارتفاع وبالتالي ايقاف حركة الاتجاهات التضخمية لتجنب الاثار غير المرغوبة من ارتفاع الاسعار.

2- **حدة التضخم:** بحسب هذا المعيار يوجد ثلاثة انواع من التضخم وهي:

- **التضخم الجامع:** في هذا النوع ترتفع الاسعار بشكل سريع ومستمر بحيث يصعب السيطرة عليها مما يؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج وخفض اجور العمالة وتعتبر من اخطر انواع التضخم.
- **التضخم غير الجامح:** يكون هذا النوع اقل خطورة من التضخم الجامح اذ ترتفع الاسعار بمستويات اقل، ويمكن علاجه بواسطة السلطات النقدية متمثلة بشكل رئيسي بالبنك المركزي مما لا يؤدي الى فقدان الثقة بالنقود المتداولة.
- **التضخم الزاحف:** يعرف كذلك(بالتضخم المعتدل) اذ ترتفع الاسعار بنسبة معتدلة ولا تؤثر على الاقتصاد فعند زيادة الاسعار بشكل معتدل يؤدي ذلك الى زيادة المشتريات من قبل المستهلكين من اجل تجنب ارتفاع الاسعار وهذا النوع من التضخم يحدث بسبب ارتفاع الاسعار هي التي تؤدي الى زيادة التداول النقدي وليس بسبب زيادة التوسع في الائتمان المصرفي او الاصدار النقدي الجديد.

3- مصدر الضغط التضخمي(لمحنط حسين وشريط خالد وصماري، عبد السلام (٢٠١٩). ص 16): حسب هذا النوع يقسم التضخم بحسب مكوناته الى اربعة

انواع رئيسية وهي:

- **تضخم دفع الطلب:** ينتج هذا التضخم بسبب زيادة مستوى الطلب الكلي(الانفاق الكلي)-في المجتمع وبقاء الانتاج عند المستوى نفسه، اذ يعجز الجهاز الانتاجي عن تلبية حاجة الطلب الكلي وهذا ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.
- **تضخم دفع النفقة:** سبب هذا التضخم هو زيادة تكاليف الانتاج(الوقود، المواد الخام، الاجور...الخ) اذ يعمل المنتجون في هذه الحالة في زيادة الاسعار من اجل تغطية ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج.
- **التضخم المستورد:** سببه هو انخفاض قيمة العملة المحلية امام العملات الاجنبية وهذا يعمل على ارتفاع اسعار السلع المستوردة من الخارج في السوق المحلية، وبالتالي يتحمل المستهلكون انخفاض قيمة العملة عند شرائهم خدمة مستوردة بالكامل او سلعة معينة. كذلك يعرف التضخم المستورد بانه:
- **التضخم المستورد :** وهي الظاهرة التي تتميز بارتفاع المستوى العام للأسعار في دول العالم الخارجي وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع اسعار المنتجات المستوردة من تلك الدول (محمود يونس-عبد المنعم مبارك 2003- ص 383).
- التضخم المستورد (على انه تلك الظاهرة التي تؤدي الى ارتفاع الاسعار باستمرار بسبب ارتفاع التكاليف وزيادة في الطلب الكلي واللذين يعدان من العوامل الخارجية القادمة من الشركات الاجنبية الخارجية).(Kolodko,Grezgorz , (1987 Vol 15)

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/20/11/2022 تاريخ قبول النشر/6/12/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.1

المبحث الثاني : تحليل اثر المتغيرات المدروسة على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020)

اولاً : اسباب ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي: يعد العراق من البلدان التي تعاني من مشاكل التضخم داخل اقتصادها منذ زمن طويل امتد على ثلاثة عقود من الزمن، وعليه توجد مجموعة من الاسباب التي ادت الى استمرار ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، منها:

1- الاقتصاد العراقي هو احادي الجانب اي يعتمد فقط على القطاع النفطي في إيراداته وهذا يجعل الاقتصاد العراقي مرتبط بالتجارة الخارجية اي يكون مرتبطاً بسوق النفط العالمية التي تتميز بانها غير مستقرة

2- ارتفاع اسعار السلع المحلية بالمقارنة مع اسعار السلع المستوردة بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج وارتفاع تكاليف المواد الاولية والتسويق(سجاد شاكر علي العابدي -٢٠٢١ – ص٨٦).

3- عدم وجود توازن بين قوى الطلب والعرض بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي للاستجابة التي تحدث في نمط وحجم الطلب مما يؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار.

4- ان ارتفاع اسعار النفط ادى الى ظهور ظاهرة الاستثمارات النفطية الكبيرة من اجل الاستفادة من ارتفاع اسعار النفط وبالتالي الحصول على الارباح من تلك الاستثمارات ، وهذا انعكس في تزايد الطلب المحلي على السلع والخدمات، وخاصة تزايد الطلب على العقارات التجارية والسكنية وزيادة اسعارها بصورة كبيرة خلال وقت قصير نسبياً

5- زيادة الانفاق الحكومي المتمثل بزيادة رواتب الموظفين واعطاء الاكراميات والهبات التي تؤدي الى زيادة سرعة تداول النقود وبالتالي ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة النقود الشرائية (علي دنيف حسن، www.silroonline.org ٢٠٠٨).

6- غياب النهج الاقتصادي، بمعنى انه اقتصاد هجيناً اي انه لا هو اقتصاد حر ولا هو اقتصاد موجه بشكل كامل، فقط يعتمد على مناهج ونظريات تحمل التناقض، اي عدم وجود برامج اقتصادية واضحة وهذا ادى الى عدم قدرة الدولة في اعمار البنية التحتية الانتاجية والخدمات العامة كمشاريع قطاع الماء والكهرباء ومشاريع البنية الاساسية.

7- يتميز الاقتصاد العراقي بعدم وجود مرونة في الجهاز الانتاجي اي انه يعتمد فقط على القطاع النفطي في التصدير لذا يجب الاهتمام بتفعيل جانب العرض من اجل الاستجابة التي تتم في نمط وحجم الطلب مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار.

8- رفع الدعم الحكومي عن بعض السلع الاساسية الضرورية التي هي ضمن مفردات البطاقة التموينية اضافة الى رفع اسعار النفط ومشتقاته بالأخص البنزين وهذا عمل على زيادة العرض النقدي وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية في السوق العراقية.

9- انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية المرتبطة بالدولار لذا نجد ان افضل طريقة لتقليل حجم التضخم هو رفع قيمة الدينار العراقي.

10- ارتفاع اسعار الغذاء عالمياً بسبب التغير المناخي واستخدام المحاصيل الزراعية في الوقود الحيوي، اذ تستخدم الولايات المتحدة الامريكية حوالي (15%) من انتاج الذرة العالمي في انتاج الوقود الحيوي.

تاريخ استلام البحث/20/11/2022 تاريخ قبول النشر/6/12/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.1

11- احد اهم اسباب التضخم المستورد هي العلاقات الاقتصادية التي تتم ما بين دول العالم وبالأخص ما بين الدول النامية والدول الصناعية، اذ تسعى الدول النامية الى استيراد التكنولوجيا الحديثة والمتطورة من السلع ، وهذا يعمل على ان الدول النامية تجلب التضخم من الدول المرتبطة معها-يعني الدول المتقدمة(خليل حماد وزكية مشعل1986 – ص 168).

ثانياً: تحليل معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2020: نلاحظ من الجدول رقم (1) ان معدل التضخم عام (2010) بلغ(2.4%) ثم ارتفع الى (5.3%) وواصل ارتفاعه الى ان وصل الى (5.7%) عام 2012 والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع اسعار النفط عالمياً، اذ بلغ سعر النفط عام 2010 حوالي (77دولاراً /للبرميل الواحد)، ثم ارتفع الى (108 دولاراً للبرميل الواحد) عام 2011 ثم واصل ارتفاعه الى (110 دولار للبرميل الواحد) عام 2012(خليل حماد وزكية مشعل1986 – ص 168)، وبعدها واصلت معدلات التضخم بالانخفاض اذ بلغت عام 2013 حوالي(1.4%) وبعدها بلغ التضخم عام 2014 حوالي (2.5%)الى ان وصل عام2015 الى (1.4%) بسبب زيادة المعروض النفطي وانخفاض الطلب العالمي على النفط وارتفاع اسعار الدولار، كذلك نجاح السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي من قدرتها على احتواء التضخم وتوفير استقرار عالي في سوق الصرف عن طريق مزاد العملة، بالإضافة الى توفر المشتقات النفطية بدرجة كبيرة وعدم وجود رسوم كمركية على السلع المستوردة كذلك السياسة التقشفية التي اتبعتها الحكومة اذ ان اغلب الانفاق العام كان لمحاربة العصابات الارهابية، وفي عام 2016 بلغت نسبة التضخم (0.07%) وفي عام 2017 بلغ حوالي (0.2%) وفي عام 2018 بلغ (0.4%) وهذا الانخفاض في معدلات التضخم كان بسبب حالة الركود الاقتصادي الذي مر بها البلد بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً، اذ بلغ سعر برميل النفط حوالي (40 دولاراً) عام 2016 الى ان وصل الى (50 دولاراً للبرميل الواحد) عام 2017 الى ان وصل الى سعر برميل النفط الواحد حوالي (69.8) عام 2018، وهذا عمل على انخفاض معدلات التضخم بسبب انخفاض معدل العائدات النفطية، ومن اسباب انخفاض معدلات التضخم هو السياسة النقدية التي اتبعتها حكومة البنك المركزي من اجل دعم السيولة المحلية وتحقيق الاستقرار في اسعار الصرف من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية، بالإضافة الى عدم استقرار الاسواق العالمية واسعار السلع الغذائية التي انخفضت بمقدار (19%)، وفي عام 2019 استمرت معلات التضخم بالانخفاض اذ وصل الى (-0.2%) وهذا راجع بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً اذ وصل سعر البرميل الواحد (64) دولاراً للبرميل الواحد) كذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي اذ وصل عام 2019 الى (2.8%) بعدما ما كان نسبته حوالي (3.6%) عام 2018 (Data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG) بسبب بداية ازمة كورونا التي اثرت على الاقتصاد العالمي بشكل كبير، بالإضافة الى السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة العراقية من خلال دعم السيولة المحلية وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف عن طريق نافذة بيع العملة الاجنبية كل ذلك من اجل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار. وفي عام 2020 ارتفع معدل التضخم الى (1%) بسبب تخفيض سعر صرف العملة المحلية امام الدولار اذ بلغ سعر الصرف الدينار العراقي الواحد(1450) بعدما كان يبلغ (1200)، كذلك انخفاض اسعار النفط عالمياً اذ بلغ سعر البرميل الواحد (41.5 دولاراً) وهذا ادى الى تراجع الايرادات من العملة الاجنبية التي يمكن الحصول عليها عن طريق بيع النفط بأسواق النفط العالمية وهذا بدوره ادى الى انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي

تاريخ استلام البحث/20/11/2022 تاريخ قبول النشر/6/12/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.1

حصول تراجع في مصاريف التشغيل والاستثمار في الموازنة واللجوء الى الاقتراض الخارجي لكي يتم تسديد النقص في الايرادات التي هي ضمن الموازنة العامة، كذلك تطور ونمو عرض النقد والسيطرة على الاصدار النقدي وهذا يمثل اتباع السلطة النقدية سياسة حصينة من اجل توفير استقرار مالي ونقدي من خلال الحفاظ على نسبة التضخم (البنك المركزي العراقي- 2018 ص9).

جدول (1) معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020)

السنة	معدل التضخم %
2010	2.4
2011	5.3
2012	5.7
2013	1.4
2014	2.5
2015	1.4
2016	0.07
2017	0.2
2018	0.4
2019	(0.20-)
2020	1

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة .

نلاحظ من الجدول رقم (2) توجد علاقة ارتباط قوية بين كل من التضخم المحلي داخل الاقتصاد العراقي والاستيرادات فنجد انه كلما زادت الاستيرادات يزداد معدل التضخم في العراق فنجد مثلاً انه في عام 2010 كان مجموع الاستيرادات (43.9) مليار دولاراً ونسبة التضخم كانت (2.4%) ثم ارتفعت قيمة الاستيرادات الى (59) مليار دولاراً عام 2012 فنجد ان نسبة التضخم ارتفعت ايضاً الى (5.7%)، لكن في عام 2015 انخفضت قيمة الاستيرادات بسبب انخفاض اسعار النفط اذ بلغت (47.4) مليار دولاراً وبنفس الوقت نجد ان معدل التضخم انخفض الى (1.4%)، كذلك انخفضت معدلات الاستيرادات الى (37.8) مليار دولاراً عام 2017 وبنفس الوقت انخفضت معدلات التضخم الى (0.2%)، الى ان ارتفعت معدلات الاستيرادات الى (48.7)مليار دولاراً عام 2020 ومعدل التضخم بلغ(1%)، اما بالنسبة الى معدلات التضخم العالمي نجد مثلاً بلغ معدل التضخم العالمي عام 2010 (3.4%) ومعدل التضخم المحلي(2.4%) وبعدها ارتفع معدل التضخم العالمي الى (4.8%) عام 2011، وبعدها انخفض معدل التضخم العالمي الى (2.6%) عام 2013 وبنفس الوقت نجد ان معدل التضخم المحلي انخفض ايضاً الى (1.4%) ثم انخفض الى (2.2%) عام2017 ومعدل التضخم المحلي ايضاً انخفض الى (0.2%) ثم انخفض معدل التضخم العالمي الى (1.9%) عام 2020 وبنفس الوقت انخفض معدل التضخم المحلي الى (1%)، اما الدخل القومي فنجد ايضاً ان هناك علاقة ارتباط قوية بينه ما بين التضخم المحلي ففي عام 2010 بلغ الدخل القومي حوالي (382.62) مليار دولاراً وكانت نسبة التضخم تبلغ (2.4%) ثم ارتفع الدخل القومي الى (414.74)مليار دولاراً عام 2011 وبنفس الوقت ارتفع معدل التضخم الى(5.3%)بعدها انخفض الدخل القومي عام 2015 الى (344.17) مليار دولاراً ونسبة التضخم انخفضت الى (1.4%)،وفي عام 2016 انخفض الدخل القومي الى(341.95) مليار دولاراً ونجد ان التضخم المحلي ايضاً انخفض الى (0.07%)، لكن في العام 2017 ارتفع الدخل القومي الى (392.25) مليار دولاراً وبنفس الوقت ارتفع معدل التضخم المحلي الى (0.2%)، لكن في عام 2019 انخفض معدل

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/20/11/2022 تاريخ قبول النشر/6/12/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.1

التضخم الى (-0.2%) بسبب ازمة الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي، اذ بلغ الدخل القومي حوالي حوالي(443.92) مليار دولاراً، ومن الممكن نقول ان كل من (قيمة الاستيرادات والدخل القومي الاجمالي ونسب التضخم العالمي) تشكل ما يسمى بالتضخم المستورد الذي يؤثر على التضخم المحلي بصورة مباشرة وكبيرة بسبب تداخل الاقتصاد المحلي مع اقتصاديات دول العالم الاخر اذ يمكن حساب معدل التضخم المستورد حسب المعادلة الاتية

$$\text{التضخم المستورد} = \left(\left(\frac{\text{قيمة الاستيرادات}}{\text{الدخل القومي الاجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}\right)\right) * 100$$

(علي توفيق الصادق واخرون،1997 ، ص176).

عليه نجد ان هناك علاقة ارتباط قوية بين كل من التضخم المستورد والتضخم المحلي فكلما زاد معدل التضخم المستورد ارتفع معه معدل التضخم المحلي، اذ نلاحظ ان معدل التضخم المستورد بلغ عام 2010 (39%) والتضخم المحلي حوالي(2.4%) ثم ارتفع التضخم المستورد الى (55%) عام 2011 وبنفس الوقت ارتفع معدل التضخم المحلي الى (5.3%) ثم انخفض التضخم المستورد الى (45%) عام 2012 وواصل انخفاضه الى (16%) عام 2016 وبنفس الوقت انخفض معه معدل التضخم المحلي خلال المدة (2012-2016) اذ تراوح ما بين (5.7%-0.07%) ويعود السبب في ذلك الى السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي عن طريق نافذة بيع العملة الاجنبية (مزاد العملة)- من اجل احتواء التضخم المستورد الذي يؤثر على الاقتصاد العراقي. وبعدها ارتفعت معدلات التضخم المستورد لتبلغ حوالي (23%) عام 2020 وبلغ التضخم المحلي(1%) حسب ما موضح في الجدول رقم (2).

جدول (2) مجموع الاستيرادات والدخل القومي الاجمالي ومعدل التضخم العالمي والتضخم المستورد (مليار دولار)

السنة	مجموع الاستيرادات	معدل التضخم العالمي %	الدخل القومي الاجمالي	معدل التضخم في العراق%	التضخم المستورد*
2010	43.9	3.4	382.62	2.4	39
2011	47.8	4.8	414.74	5.3	55
2012	59	3.7	485.91	5.7	45
2013	63.3	2.6	512.78	1.4	32
2014	58.6	2.3	475.19	2.5	28
2015	47.4	1.4	344.17	1.4	19
2016	34.2	1.6	341.95	0.07	16
2017	37.8	2.2	392.25	0.2	21
2018	45.7	2.4	412.19	0.4	27
2019	58.1	2.2	443.92	(0.20-)	29
2020	48.7	1.9	395.62	1	23

SOURSE:Data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZGCentral Bank Of Iraq

تاريخ استلام البحث/20/11/2022 تاريخ قبول النشر/6/12/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.1

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1- توجد علاقة مباشرة وطردية بين المتغيرات الاقتصادية (مجموع الاستيرادات والدخل القومي الاجمالي ومعدل التضخم العالمي) وبين معدل التضخم في الاقتصاد العراقي.
2- توجد علاقة قوية بين التضخم المستورد ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي بسبب انكشاف الاقتصاد العراقي على اقتصادات دول العالم الخارجي اذ كلما زادت نسب التضخم في هذه البلدان انتقل تأثيره الى داخل الاقتصاد العراقي.
3- ان ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي هي زيادة الانفاق الحكومي على بعض القطاعات الاقتصادية غير الاساسية.
4- يؤدي التضخم الى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي يفضل الافراد التخلص من السيولة النقدية والحصول بدلاً عنها على السلع والخدمات.
5- يعمل التضخم المستورد الى زيادة كلف الاستثمار المحلي بالإضافة الى الاختلاف في توزيع الدخول والثروة بين افراد المجتمع والسبب في ذلك يعود الى الاختلاف الكبير الذي تتميز به معدلات الدخول النقدية في اثناء فترة التضخم.
6- نجد ان ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي هي انعدام الثقة الاقتصادية من خلال ابتعاد المجتمع العراقي عن ترشيد استخدام الطاقة والتامين على الحياة والادخار، اذ ان اغلب شرائح المجتمع العراقي تكون مستعدة لشراء السلع والخدمات والبضائع من الاسواق حتى لو كانت اسعارها مرتفعة وقليلة الجودة وهذا ادى ان جعل العملة المحلية تفقد قيمتها الشرائية.
7- يعاني العراق من ازمات متكررة ومتلاحقة ترهق اقتصاده وموارده العامة كأزمة المياه والكهرباء وهذه كلفت ميزانية الدولة اموالاً كثيرة الا انها لم تصل الى الحل المطلوب لحد الان.
8- ان المتغيرات الاقتصادية التي ذكرت في البحث(الاستيرادات والناتج القومي الاجمالي ومعدل التضخم العالمي)لها تأثير مباشر في زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.

التوصيات

1- تقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج من اجل تقليل حدة الازمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي.
2- العمل على تشجيع المنافسة التجارية وتبسيط وتسهيل الاجراءات الحكومية.
3- محاربة الاثار السلبية للتضخم كالرشوة والفساد الاداري وغيرها والناتجة بسبب تدني القردة الشرائية للمواطنين.
4- مراقبة منافذ بيع العملة الاجنبية وبالأخص الدولار من اجل استقرار سعر صرف الدينار.
5- تخفيض نسب الانفاق الحكومي بكل انواعه وزيادة معدلات الضرائب على السلع الكمالية بصورة خاصة.
6- يجب تحديد كمية النقود المتداولة في السوق وترشيد عملية الاصدار النقدي بما يناسب حاجة السوق من الاموال من اجل تحقيق التوازن بين المعروض النقدي والسلعي.

تاريخ استلام البحث/20/11/2022 تاريخ قبول النشر/6/12/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.1

7- العمل على انشاء صندوق سيادي اي صندوق خاص بفوائض الايرادات النفطية من اجل الاستفادة من اوقات ارتفاع اسعار النفط وتقليل حدة التضخم المستورد الذي يأتي عن طريق التجارة مع العالم الخارجي.

المصادر

1- البنك المركزي العراقي-دائرة الاحصاء والابحاث- التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام 2018 .
2- سجاد شاكر علي العابدي (اثر تقلبات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة"٢٠٠٤-٢٠١٨")جامعة واسط/كلية الادارة والاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة٢٠٢١.
3- علي توفيق الصادق واخرون (سياسات وادارة اسعار الصرف في البلدان العربية) صندوق النقد العربي، ابو ظبي،1997 .
4- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة- ترجمة محمد ابراهيم منصور-دار المريخ للنشر- الرياض- 1999.
5- صندوق النقد العربي - رانيا الشيخ طه (التضخم أسبابه وآثاره ، وسبل معالجته) سلسلة كتيبات تعريفية العدد (١٨)-٢٠٢١.
6- محنط حسين وشريط خالد وصماري، عبد السلام (٢٠١٩)"التضخم والنمو الاقتصادي دراسة قياسية باستعمال نموذج العتبة في الدول الناشئة (1994-2017) جامعة الشهيد حمة لخضر-بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
7- خليل حماد وزكية مشعل (تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية) مجلة ابحاث اليرموك-الاردن-1986 .
8- محمود يونس-عبد المنعم مبارك ((النقود واعمال البنوك)) الدار الجامعية –الاسكندرية- مصر 2003- ص 383.
9- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.
10- علي دنيف حسن ،٢٠٠٨، رؤية في اسباب التضخم في العراق، معهد الامام الشيرازي للدراسات على الموقع www.silroonline.org
11- Cardner Ackley ,macroeconomic,theory,1961.-
12-Geoffrey Grouther, an out line of mony,reviseded,repinted, 1958.
13-International Review of Economics and Finance Exchange rate misalignment and inflatrate persistence.Vol 25 Jan 2013.
14- BP Statistical Review of World Energy 2014-
15- Central Bank Of Iraq 2022-
16- Data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG-
17- Kolodko,Grezgorz , w(1987),international Transmission of Inflation ,Its 18-
18-Economics and Its politics .world Development , Review Vol 15.